المجاز بين المجيزين والمانعين
دراسة مقارنة

م.م.وسام عبد الحميد عبد الله*

Wissam Abdul Hamid Abdullah
wissamaljubori@uomosul.edu.iq

https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٠٠-١٢٤٥-٢١٨٤

م.م. عمر عاصم يونس قاسم

Omar Assem Younis

https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٠٩-٢٨٤١-٧٨٥٦

المستخلص:

إن موضوع المجاز من الموضوعات المهمة التي حظيت بالدراسات والبحوث والاهتمامات من قبل اللغويين والمفسرين والعلماء، وتهدف هذه الدراسة إلى تناول المجاز في القرآن الكريم من حيث إثباته أو نفيه، لأن المجاز قديمًا وحديثًا كانت من المسائل المثارة للنزاع بين المثبتين والمنفين، في المقابل نجد جلّ العلماء يذكرون وقوع المجاز في القرآن الكريم وعدم نفيه. وهكذا أخذ المجاز ينمو ويزدهر وتعترك حوله الأذهان في ظلال العقيدة والتوحيد واخذ مثبتوه ومنكروه يتبارون حوله فاشتد الخلاف بظهور ابن تيمية على أوجه ناسفاً قول كل من قال بالمجاز سواء كان من اللغويين أو المفسرين أو الأصوليين والمحدثين على سواء، وكانت مسألة المجاز ولا زالت من المسائل الشائكة المتنازع فيها، لذلك ارتأينا إلى عنونة الموضوع بـ المجاز بين المجيزين والمانعين لنستعرض الآراء ونناقشها مناقشة علمية.

الكلمات المفتاحية: المجاز، الحقيقة، القرآن الكريم، البلاغة، التأويل.

Abstract:

The subject of is one of the majaz topics that have received studies, research and interests by linguists, commentators and scholars, and this study aims to address the metaphor in the Noble Qur'an in terms of proving or denying it, because the old and modern majaz were among the issues raised for

* جامعة الموصل/ كلية العلوم الإسلامية

conflict between the installers and the Navin, On the other hand, we find most scholars mention the occurrence of majaz in the Noble Qur'an and not negate it. Thus the majaz began to grow and flourish and the minds fought around it in the shadows of belief and monotheism, and its fixers and deniers began to compete over it, and the dispute intensified with the appearance of Ibn Taymiyyah in an explosive way the saying of everyone who said metaphorically, whether he was from the linguists or the commentators or the fundamentalists and the modernists alike, The issue of majaz was and is still one of the thorny and disputed issues, so we decided to address the topic as a metaphor between truth and interpretation, in order to review statements and opinions and discuss them scientifically.
Keywords: figurative, proper, the Hohy Quran, Rhetoric, Interpretatio.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في علوم اللغة العربية وبلاغتها المتعلقة بأشرف وأرفع الكتب السماوية ـ القرآن الكريم ـ كما أنها تستعرض موقف العلماء من حقيقة المجاز من عدمه.

مشكلة الدراسة: هل المجاز موجود في القرآن الكريم؟ ثم ما هو موقف العلماء من وقوعه في القرآن الكريم؟

أهداف الدراسة:

١. توضيح مفهوم وماهية المجاز في اللغة والاصطلاح؟
٢. بيان سبب وقوع الاختلاف في المجاز؟
٣. عرض بعض آراء العلماء المجوزين للمجاز والمنكرين له؟
٤. الاستدلال بنماذج من الآيات القرآنية التي تضمنت المجاز ومناقشتها بين المجيزين والمانعين؟

خطة الدراسة: قُسم البحث إلى مبحثين مع خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف المجاز لغةً واصطلاحًا، كذلك توضيح أسباب وقوع الاختلاف في المجاز، مع بيان من هم المثبتون أو المجيزون للمجاز.

المبحث الثاني: خصص هذا المبحث لذكر المانعين والمنكرين للمجاز من المتقدمين والمتأخرين، كما أشرنا في المبحث الثاني من المنكرين للمجاز من المتأخرين وهو ابن تيمية ودعواه الأولى والرد عليها ودعواه الثانية والرد عليها كما ختمت المبحث الثالث بالدعوى الثالثة والرد عليها ودعواه الرابعة والرد عليها.

المجاز بين المجيزين والمانعين

دراسة مقارنة

إعداد الباحثان:

م.م. وسام عبد الحميد عبد الله

م.م. عمر عاصم يونس قاسم

المقدمــة

نزل القرآن على سيدنا محمد (ﷺ) فأخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، حيث نزل القرآن عربي غير ذي عوج ليخاطب العرب وغير العرب فالعرب كانوا أهل فصاحة وبلاغة فخاطبهم بجميع المستويات وبأعلى درجات البلاغة، وتفاوتت فهوم المتلقين من أدناها إلى أعلاها منزلة وحثهم على التدبر والاستنباط والورود من بحره الذي لا ساحل له ونعتهم بأولي الألباب وأولي الأبصار ومدح الذين فهموا مدلول الخطاب وذم الذين لا يتدبرون آياته ولا يفقهون منه قولاً وجاء عصر التدوين وبدأت حركة التأليف في العلوم والفنون العربية والإسلامية، وأخذت تنمو كلما انصرم قرن وأتى آخر ومن الحقائق البارزة في هذا المجال أن التأليف في العلوم (اللسانية) جملة كاف من باكورة البحث عند العلماء الرواد من المسلمين ثم تتابعت الجهود في البحث والتدوين والتأليف ، وأخذت بالزيادة وتناولت علوم الأدب والنقد والبلاغة والبيان، وواكبتها بحوث أخرى جادة في الفقه وأصوله والتفسير والحديث والعقائد وعلم الكلام وكان للفتوحات الإسلامية واحتكاك الثقافة الأجنبية بها دور بارز في مجال البحث والتفكير وكان مما اختلفت وجهات النظر حوله قضية (المجاز) وقد بدأ الخلاف حولها مبكراً، فأصحاب الفريق الأول وهم القائلون بوقوعه في اللغة والقرآن والسنة هم الجمهور أو مذهب العامة والكثرة الكاثرة التي يصعب إحصائها عدداً من علماء الأمة في كل فروع البحث والتأليف، والفريق الآخر الذي ينفي المجاز عن اللغة والقرآن والسنة فهم فريق أبي إسحاق الإسفرائيني وابن القاص الشافعي وابن خويز منداد المالكي وأبو داود الظاهري إمام مذهب الظاهرية من المتقدمين وابن تيمية ومن تبعه من المتأخرين، وقد تبارى الفريقان مجوزو المجاز ومانعوه، يدفع كل منهما ما يراه للآخر، ومنشأ الخلاف هو البحث في أسماء الله وصفاته فقد وردت نصوص يوهم ظاهرها المشابهة بالحوادث مثل إثبات اليد لله (ﷻ) والعين والمعية والقرب، والمجيء والاستواء، وفي الحديث وردت نسبة القدم والإصبع والصورة والنزول والضحك لله (ﷻ) مع أن في القرآن نصاً عاصماً من اعتقاد التشبيه والتجسيم وأية مماثلة، وهو قوله تعالى:﴿ليس كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]، ففريق العلماء أجرى هذه الأمور على ظواهرها، وأبقاها على مدلولاتها، لأن الله وصف بها نفسه وكذلك رسوله (صلى الله عليه وسلم).

---

(1) سورة الشورى: الآية (١١).

المبحث الأول

المطلب الأول: تعريف المجاز لغةً واصطلاحا

تعريف المجاز لغةً: ورد في معجم العين للفراهيدي: " جَوْز كل شيءٍ: وسطه. وتقوا جزت الطّريق جوازاً، ومجازاً وجؤوزاً، والمجاز المصدر والموضع، والمجازة أيضاً، وجاوزته جوازاً من معنى جزته"(١)، **أما في لسان العرب** فعُرّفَ المجاز بمن يقطع الطريق ويتجاوزه " جزت الطّريق وجاز الموضع جوزاً... وأجاز غيره وجازه: سار فيه، وسلكه، وأجازه: خلّفه وقطعه، وأجازه: أنفذه. وجاوزت الموضع جوازاً بمعنى جزته(٢).

تعريف المجاز اصطلاحاً: " هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، كلفظ الأسد والجمار، إذا أُريد بهما البهيمة، أو أُريد بهما الشجاع والبليد"(٣).

وقيل: "هو اسم لما أريد به غير ما وضع له المناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسداً، وهو إما مرسل أو استعارة، فإن كانت العلاقة المصححة له مشابهة المنقول عنه في شيء سمي المجاز(استعارة)، كلفظ الأسد إذا استعمل في الشجاع، وإن كانت العلاقة المصححة له ليست مشابهة المنقول إليه بالمنقول عنه وإنما هي شيء آخر، سمي (مجازاً مرسلاً) كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة، كما يقال: جلت أياديه عندي أي كثرت نعمه لدي، واليد في اللغة: العضو المخصوص، والعلاقة كون ذلك العضو مصدراً للنعمة، فإنها تصل إلى المنعم عليه من اليد"(٤)، **وقيل:** إن المجاز هو "اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمزار، وحقيقته الانتقال من مكان لآخر، وأخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى لآخر " (٥).

إن من أسباب وقوع الناس في التشبيه والتعطيل اختلاط اللسان العربي باللسان العجمي، مما أدى إلى عدم فهم الناس لأساليب اللغة العربية الفصيحة، ومنها بالطبع الأساليب المجازية، وبالتالي عدم فهمهم للأخبار الموهمة للتشبيه على الوجه الصحيح، حيث اكد هذا الرأي أحد الباحثين المعاصرين حيث

---

(١) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، أبراهيم السامرائي، ط٢، (١٩٨٦م)، ٦/ ١٦٥ من مادّة جوز.

(٢) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، (ت: ١٣١١هـ)، دار صادر، بيروت . لبنان، ط١، (١٩٩٧م)، ١/ ٣٢٦ من مادة جوز.

(٣) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ١/ ٥ ـ ٦.

(٤) ينظر: التعريفات، الشريف عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م): ١٧٨/١.

(٥) معجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٧-١٩٨٧): ٣/ ١٩٣.

يقول: (وكان للفتوحات الإسلامية، واحتكاك الثقافة الإسلامية بالثقافات والعلوم الأجنبية دور بارز في مجال البحث والتفكير وبدأت (التزاوج الفكري) تأخذ مكانها في الظهور وقد غذت هذه الظاهرة ظاهرة أخرى، هي ظاهرة الخلاف بين الفروع والأصول ... وكان مما اختلفت وجهات النظر حول قضية (المجاز) وقد بدأ الخلاف حولها مبكراً)[1]، وكان نتيجة هذا الاختلاط بين المسلمين وغيرهم، ليس فقط عدم فهم الآيات القرآنية على الوجه الصحيح، بل إنكاراً للمجاز، وهذا ما سنناقشه في المسائل الآتية.

الأولى: المجاز بين اللغة والقرآن: لأن القرآن عربي ونزل بلغة واللغة العربية لها أساليب متعددة استعملتها العرب ومن هذه الأساليب المجاز فانقسم الناس إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: يقول بوقوعه في اللغة وفي القرآن الكريم وفي السنة.

الفريق الثاني: المجاز غير واقع لا في اللغة ولا في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة.

الفريق الثالث: المجاز غير واقع في القرآن ولا في السنة المطهرة وهو واقع في اللغة[2].

فأصحاب الفريق الأول هم الجمهور وأصحاب الفريق الثاني هم قلة لا يعتد بها وأصحاب الفريق الثالث الذين نفوه في القرآن والسنة ولم ينفوه في اللغة فهم قلة أيضاً يناقضون أنفسهم لأن القرآن نزل معجزاً للعرب ولو خلا عن المجاز لكان خالياً عن كثير من أوجه إعجازه فانتفى كلامه.

الثانية: سبب الاختلاف في المجاز: لا يستطيع الباحث أن يقرر بالتحديد سبب اختلاف الناس حول قضية المجاز، لكن ربما يقال عن (منشأ الخلاف –فيما يرجح– هو البحث في أسماء الله وصفاته، فقد وردت في القرآن الكريم نصوص يوهم ظاهرها المشابهة في أو بالحوادث، مثل إثبات اليد لله (ﷻ) والوجه والعين والمعية والقرب والمجيء، والاستواء، ووردت في الحديث الشريف نسبة القدم والإصبع والصورة والنزول والضحك والكف لله (ﷻ)، ففريق من العلماء أجرى هذه الأمور على ظواهرها وأبقاها على

(1) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، الدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، (١٤٠٢هـ-٢٠٠٤م): المقدمة ص (هـ).

(2) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: المقدمة ص (هـ) (و).

مدلولاتها، لأن الله تعالى وصف بها نفسه وكذلك رسوله(ﷺ)، ولن يصف الله أعلم بالله من الله ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى وهو أعرف الخلق بالله وأعلمهم بما يجب له من كمالات[١].

وفريق توقف ولم يقل في ذلك شيئاً وهم المفوضة حيث فوضوا المعاني والكيف إلى الله (ﷻ)، ووقف فريق آخر فأولوا كل ما أوهم ظاهره تمثيلاً وتجسيماً، فأولوا اليد بالقوة والقدرة والقوة والنعمة، والإصبع بالأثر والوجه بالذات، والنزول والقرب والمعية باستجابة الدعاء ومنح النفحات والنصرة والتأييد، وهم المؤولة[٢].

المطلب الثاني
الفرقة الأولى: المثبتون للمجاز من اللغويون (سيبويه/ الفراء)

الفرقة الأولى: المثبتون للمجاز:

الذي يتتبع الحياة الفكرية الإسلامية منذ عصر التدوين، ويقرأ آراء العلماء على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، يرى بما يدع مجالاً للشك أن القائلين بالمجاز والمثبتين له هم السواد الأعظم من علماء هذه الأمة، ولو ذهبنا نذكرهم واحداً واحداً لاحتاج الأمر إلى بحث مستقل لذا سوف نقتصر في البحث بذكر نماذج من كبار العلماء في كل تخصص ممن أثبتوا المجاز في مصنفاتهم سواء ذكروه صراحة باسم المجاز، أم استخدموه ولم يصرحوا باسمه.

١. اللغويون:

وأولهم شيخ نحاة البصرة (سيبويه)[٣] الذي وضع كتابه الذائع الصيت (الكتاب) في القرن الثاني الهجري وعلى الرغم من أن سيبويه لم يصرح باسم (المجاز) في كتابه إلّا أنه قد وجه بعض ما ورد عن العرب من ألفاظ وعبارات توجيهاً مجازياً، وكذلك ما ورد في القرآن والسنة مما يتفق وقواعد المجاز، وجاء المتأخرون من علماء البلاغة ومن بعده وإلى اليوم فنقلوا التراكيب التي لفت سيبويه الأنظار إليها، ورددوا توجيهه إياها ومن ذلك قوله (رحمه الله): ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم: المقدمة ص (ز).

(٢) المصدر نفسه: المقدمة ص (ح).

(٣) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد وصنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو لم يصنع قبله ولا بعده مثله، توفي (رحمه الله) (١٨٠هـ). معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ): ١٠/٨.

ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[١]، إنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في أهلها لو كان هاهنا، ومثله: قوله تعالى:﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [٢]، وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار، وقوله تعالى:﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٣]، وإنما هو ولكن البر من آمن بالله، ومثله في الاتساع، قوله تعالى:﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءًۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٤]، وإنما شبهوا بالنعوق به وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكن جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى[٥]، مما سبق أن سيبويه (رحمه الله) كان يعرف المجاز جيداً ويتكلم فيه حتى ولو لم يصرح باسمه، شأنه في ذلك شأن كثير من العلوم التي كان الأولون يعرفونها جيداً ويتقنونها ولكنها لم تكن معروفة لديهم باسمها الذي يعرفها به المتأخرون والخلاصة (أن كتاب سيبويه بما فيه من هذه اللفتات البلاغية ينقض دعوى من نفى المجاز عن اللغة وعن القرآن الكريم، بحجة أن السلف من الأمة ومنهم اللغويون لو يقولوا به ولم يعرفوه، وبحجة نفي الوضع الأول وإهدار قيمة القيود في الكلام، وسيبويه إمام اللغة والنحو، وسلفي وأقول ... سلفي أصيل)[٦].

فإذا تحدثنا عن شيخ نحاة البصرة فلا بد من ذكر شيخ نحاة الكوفة وهو الإمام يحيى بن زياد بن عبدالله المعروف بـ(الفراء)[٧]، وهذان الإمامان أي (سيبويه والفراء) يمثلان أكبر مدرستين عرفتا في تاريخ تاريخ البحث اللغوي، والفراء مثل سيبويه لم يضع كتابه (نقصد معاني القرآن) للبحث البلاغي في اللغة

(١) سورة يوسف: الآية (٨٢).

(٢) سورة سبأ: الآية (٣٣).

(٣) سورة البقرة: الآية (١٧٧).

(٤) سورة البقرة: الآية (١٧١).

(٥) الكتاب، عمرو بن عثمان المشهور بسيبويه (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ط٣، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م): ١/ ٢١٢.

(٦) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ١/١٧.

(٧) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد أبو زكريا المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب كان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب (لولا الفراء ما كانت اللغة)، من كتبه (المقصود والممدود) (معاني القرآن)، توفي (رحمه الله) في (٢٠٧هـ). سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٦٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط ١، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م): ١٠/١١٨.

أو في القرآن الكريم، وإنما وضعه لتوجيه النص القرآني من حيث القراءات الواردة فيه، والوجوه الإعرابية الجائزة في التنزيل، وبيان المعنى المختلف باختلاف القراءة والإعراب فمنهجه بعيد عن المنهج البلاغي المتخصص، لكن له تخريجات في كتابه من صميم مسائل المجاز كما عرف عند المتأخرين، وهو أحياناً ينسب إلى ما يصرح به إلى أعلام السلف والصحابة والتابعين وخاصة ابن عباس ومجاهد وقتادة (ﷺ)[١].

ومن الأمثلة التي أوردها (الفراء) في كتابه وتدل على إقراره بالمجاز تعليقه على قوله تعالى:﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٢]، حيث قال: (هذا على وجه التعجب والتوبيخ، لا على الاستفهام المحض، أي ويحكم كيف تكفرون)[٣] (والذي يتأمل هذا النص السابق يجد أن صرف الفراء الاستفهام عن موضوعه هنا ضرورة أملتها عليه أصول الاعتقاد التي تمنع الأخذ بظاهر العبارة لأن المستفهم في الأصل طالب من المخاطب إعلامه بأمر غير مفهوم للمستفهم وتعالى الله عن هذا علواً كبيرا، لأن علمه محيط بكل شيء، فتأويل الاستفهام هنا ضرورة من ضرورات التنزيه، وسمة أسلوبية بارزة في اللغة العربية المنزل بها القرآن العظيم، وهو مفيد للإنكار اكثر من إفادته للتعجب، والتوبيخ رديف الإنكار لأنهم إنما على كفرهم مع وضوح دلائل الإيمان اليقيني)[٤].

ومن الأمثلة أيضاً، قوله تعالى:﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ١٦﴾[٥]، حيث علق (رحمه (رحمه الله) على هذه الآية: (ربما قال قائل كيف تربح التجارة؟ وإنما يربح الرجل التاجر؟ وذلك من كلام العرب، ربح بيعك وردح بيعك، فحسن القول بذلك لأن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة، فعلم معناه، ومثله من كلام العرب، هذا ليل نائم، ومثله من كلام الله: فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ [٦]، وإنما العزيمة للرجال[٧]، والذي يدقق النظر في كتاب الإمام الفراء يجد أن الفراء (رحمه الله) قد ملأه بكل أنواع المجاز (وأنه كثيراً ما يعزو هذه التأويلات إلى الصحابة والتابعين، وهذا فيه من الأدلة القاطعة بأن الصحابة

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ١/١٨-١٩.

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨).

(٣) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد القادر شلبي، القاهرة، (بدون تاريخ): ١/٢٣.

(٤) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ١/١٩.

(٥) سورة البقرة: الآية (١٦).

(٦) سورة محمد: الآية (٢١).

(٧) معاني القرآن، الفراء ١/١٥.

والتابعين رضوان الله عليهم أدركوا مسألة المجاز، وهذا يرد دعوى من ادعى أن المجاز لم يقل به الصحابة ولا التابعون ولا اللغويون من سلف الأمة)[١].

٢. المفسرون (الإمام الطبري/ الإمام ابن عطية/الإمام القرطبي):

لم يقتصر الأمر في القول بالمجاز على علماء اللغة فقط، وإنما اشتهر هذا أيضاً عن كثير من علماء الشريعة، من محدثين ومفسرين وأصوليين، وهذا واضح في مصنفاتهم الحافلة بشتى أنواع المجاز وعلى رأسهم: الإمام (محمد بن جرير الطبري)[٢]، وقوله بالمجاز ظاهر في تفسيره للقرآن المسمى (جامع البيان في تفسير القرآن)، ورغم أنه (يتحفظ كثيراً من صرف العبارة على غير ظاهرها، ويحاول أن يقف بالعبارة القرآنية عند دلالتها الظاهرة، وحين ينقل من آراء السلف ما فيه صرف العبارة عن الظاهر فإنه عند الترجيح يقلل من قيمة الصرف ويميل إلى ما عداه، مع هذا التحفظ الشديد فإن لمجوزي المجاز في تفسيره شواهد قوية تفوق طاقة المحصي المتعجل لكثرتها[٣].

ومن أمثلة قوله بالمجاز، قوله عند تفسير قوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾[٤]، حيث قال: يعني تعالى ذكره بقوله:﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، هؤلاء الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب في شأن محمد (ﷺ) بالخسيس من الرشوة، يعطونها فيحرفون لذلك آيات الله، ويغيرون معانيها،﴿مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾، بأكلهم ما أكلوا من الرشا على ذلك وما أخذوا عليه من الأجر،﴿إِلَّا ٱلنَّارَ﴾، يعني: إلّا ما يوردهم النار، فهذا القول صالح منه للعمل على المجاز المرسل وعلاقته اعتبار ما سيكون)[٥].

وننتقل إلى إمام آخر من أئمة التفسير هو الإمام (ابن عطية)[٦]، حيث قال في بيان تفسير قوله تعالى:﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[١]، وأزلهما مأخوذ من الزلل، وهو في الآية مجاز؛ لأنه في الرأي والنظر، وإنما

---

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ١٩/١.

(٢) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، من أهل طبرستان ولد (٢٢٤هـ) وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً وكثرة تصانيف، كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات وباللغة كثير التأليف والمؤلفات توفي (رحمه الله) سنة (٣١٠هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٢٦٩/١٤.

(٣) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ٢٣٥/١ ـ ٢٧٣.

(٤) سورة البقرة: الآية (١٧٤).

(٥) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ٤٥٢/١.

(٦) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن تمام بن عطية، الإمام الكبير قدوة المفسرين، أبو محمد بن الحافظ الحجة أبي بكر المحاربي الغرناطي، القاضي الفقيه عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارعاً في الأدب، ذا ضبط وتجويد،

وإنما حقيقة الزلل في القدم[٢]، وقوله في بيان تفسير قوله تعالى:﴿فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ٥٣﴾[٣]، قال هي النقطة في بطن النواة وعن ابن عباس(ﷺ) أنه قال: هو نقر الإنسان بإصبعه، وهذا كله يجمعه أنه كناية عن الغاية في الحقارة والقلة على مجاز العرب واستعارتها[٤].

ومن القائلين بالمجاز من المفسرين الإمام (القرطبي)[٥]، صاحب التفسير المسمى: (الجامع لأحكام القرآن) ومن أمثلة قوله في المجاز قوله تعالى:﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾[٦]، اختلف الناس في تأويل الوجه المضاف إلى الله تعالى في القرآن والسنة، فقال الْحُذَّاقُ[٧]: ذلك راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه من مجاز الكلام، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشاهد وأجلها قدراً، قال ابن فورك[٨]: قد تذكر صفة الشيء والمراد بها الموصوف، كما يقول القائل: رأيت علم فلان اليوم، ونظرت إلى علمه، وإنما يريد بذلك رأيت العالم ونظرت إلى العالم، وكذلك إذا ذكر الوجه هنا، والمراد من له الوجه، أي

وذهن سيال لو لم يؤلف إلّا تفسيره لكفى ولد سنة (٤٨٠هـ) وتوفي (٥٤٢هـ) (رحمه الله). الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي: ١٨/٤٠.

(١) سورة البقرة: الآية (٣٦).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تفسير ابن عطية)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٢٢هـ): ١/١٢٨.

(٣) سورة النساء: الآية (٥٣).

(٤) تفسير ابن عطية، عبد الحق بن عطية: ٢/٦٨.

(٥) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الإمام العلامة، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي القرطبي، إمام متفنن متبحر في العلم، توفي أوائل سنة (٦٧١هـ) بمنية بني خصيب من الصعيد الأدنى بمصر، من مصنفاته التفسير المسمى الجامع لأحكام القرآن، وقد سارت بتفسيره الركبان وله عدة مصنفات. الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن خليل بن آيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م): ٢/٨٧.

(٦) سورة البقرة: الآية (١١٥).

(٧) الحِذْقُ والحَذاقةُ: المَهارة فِي كُلِّ عَمَلٍ، حذَق الشيءَ يَحْذِقُه وحَذِقَه حَذْقاً، وحَذِق فِي عَمَلِهِ يَحْذِق ويَحْذَق، فَهُوَ حَاذِقٌ مَاهِرٌ، فأراد القرطبي من قوله الْحُذَّاقِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ والله أعلم. لسان العرب، ابن منظور، ١٠/٤٠.

(٨) وهو الإمام العلامة الصالح، شيخ المتكلمين، أبو بكرن محمد بن الحَسَنِ بنِ فُوْرَكَ الأَصْبَهَانِيّ، الأَدِيْبُ النَّحْوِيُّ الوَاعِظُ، وَبلغت مُصَنَّفَاتُه قَرِيْباً مِنْ مائَة مصَنّف، ثُمَّ عَادَ إِلَى نَيْسَابُوْرَ، فسُمَّ فِي الطَّرِيْق، فَمَاتَ بقُرْبِ بُسْت: بست هي: مدينة بين سجستان وغزنين وهراة. أعلام النبلاء، الذهبي، ١٣/٢٤ ـ٢٥.

الوجود، وعلى هذا يتأول قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾[١]؛ لأن المراد به (الله الذي له الوجه، وكذلك قوله:﴿ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠﴾[٢]، أي الذي له الوجه[٣].

وأيضاً في قوله تعالى:﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾[٤]، خص القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله، وإذ هو المضغة التي بصلاحها يصلح الجسد كله كما قال (عليه الصلاة السلام)، فعبر بالبعض عن الجملة ... وقال الكيا الهراسي[٥]: لما عزم على ألّا يؤديها وترك أداءها باللسان رجع المأثم إلى الوجهين جميعاً، فقوله:﴿ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾، مجاز، وهو آكد من الحقيقة في الدلالة على الوعيد[٦].

٣. المحدثون: (الإمام ابن قتيبة/ الإمام أبو جعفر الطحاوي/ الإمام أبو بكر بن فورك/ الإمام السيوطي):

على الرغم من أهمية ما بيناه سابقاً من إقرار العلماء على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم بالمجاز، إلّا أن لأهل الحديث الأهمية القصوى في بحثنا هذا؛ لأنه لا يتعلق بالمجاز من الناحية اللغوية فحسب، ولكن يتعلق به من الناحية العقدية أيضاً، وأهل الحديث هم اشتهر عنهم الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة، فهم أهل الأثر في مقابل أهل العقل، وعلى هذا فعندما نجد منهم من يقول بالتأويل، ليس في اللغة فحسب ولكن في القرآن والسنة أيضاً، فهذا يكون تأكيداً لبحثنا وانتصاراً له في مقابل المانعين للمجاز ومن أشهر المحدثين الذين صنفوا في قضية التأويل الإمام (ابن قتيبة)[٧]، ومن مؤلفاته كتاب

---

(١) سورة الإنسان: الآية (٩).

(٢) سورة الليل: الآية (٢٠).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق هشام هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م): ٨٣/٢.

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٨٣).

(٥) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي: فقيه شافعيّ، مفسر، ولد في طبرستان، وسكن بغداد، من كتبه (أحكام القرآن)، الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، (٢٠٠٢م): ٣٢٨/٤ ـ ٣٢٩.

(٦) الجامع لحكام القرآن، القرطبي: ٤١٥/٣.

(٧) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المرزوي، الكاتب نزيل بغداد ولد سنة (٢١٣هـ) له العديد من التصانيف وكلها مفيدة، منها: غريب القرآن الكريم، غريب الحديث، عيون الآثار، مشكل القرآن، مشكل الحديث،

سماه (تأويل مشكل القرآن) وكتاب آخر سماه (تأويل مشكل الحديث) وقد بين المؤلف في مقدمة مستفيضة أهمية الموضوع الذي تعرض له، وكيف أن كل فرقة تمسكت بنصوص بنت عليها عقيدة، وكيف لغا اللاغون في بعض الأحاديث المشابهة[١]. التي يوهم ظاهرها اختلافاً فيما بينها، أو يوهم ما يضاد أصول الاعتقاد في الله، وبعد هذه المقدمة عمد إلى ما لغو فيه، وحاول محاولات جادة في التوفيق بين الأخبار المتعارضة والموهمة، وسار في خطوات ثابتة من أول الكتاب إلى آخره ولجأ في بعض معالجاته لهذه المشكلة إلى التأويل المجازي، وهذا هو بيت القصيد الذي يهمنا في هذا الغرض[٢]، ومن المحدثين المتقدمين الذين صنفوا في شروح الحديث وجاء ذكر (المجاز) في كتبهم الإمام: (أبو جعفر الطحاوي)[٣]، ومما ذكره عن المجاز في شرح حديث: ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، واعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرأهم أبي، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))[٤]. ولم يكتف (رحمه الله) بالأحاديث فحسب، وإنما يذكر أيضاً الآيات من القرآن والتي في نفس باب الحديث ويذكر تأويلاتها، فجاء كتابه رداً عملياً على كل من أنكر التأويل سواء في اللغة أم القرآن أم الحديث[٥].

ومن متأخري المحدثين الذين لهم باع في إثبات المجاز والرد على منكريه الإمام (السيوطي)[٦]، ومن كلامه عن المجاز قوله: (لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه

ومؤلفات أخرى توفي (٢٧٦هـ). وفيات الأعيان، احمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، (١٩٧١م): ٤٢/٤؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: ٣٢٦/١٧.

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ٥٠٢/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هو: الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، ولد سنة (٢٣٩هـ) برز في علم الحديث وفي الفقه الحنفي وجمع وصنف ومنها: أحكام القرآن، شرح مشكل الآثار توفي سنة (٣٢١هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٢٧/١٥.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت، رقم (٣٧٩٠). سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، (١٩٩٨م).

(٥) التنزيه في إبطال حجج التشبيه، بدر الدين بن جماعة أبو عبدالله الكناني (ت: ٧٣٣هـ) تحقيق: محمد أمين علي، دار البصائر، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ص٢١٠ ـ ٢١١.

(٦) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب له نحو (٦٠٠) مصنف وكلها مفيدة منها (الكتاب الكبير) (الرسالة الصغيرة) (الإتقان في علوم القرآن) (الألفية في النحو) (بغية الوعاة) توفي سنة (٩١١هـ). الأعلام، الزركلي، ٣١/٣.

ولا تقديم ولا تأخير وهذا أكثر الكلام، وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة وشبهتهم أن المجاز أخو الكذب والقرآن منزه عن ذلك وأن المتكلم لا يعدل إليه إلّا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعين به وذلك محال على الله تعالى، وهذه شبهة باطلة ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن، وقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القَصَص وغيرها)[١].

بل إن الإمام السيوطي قد جعل أكثر تراكيب اللغة وأساليبها من باب المجاز حيث يؤكد: (واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، ألا ترى أن نحو: قام زيد معناه كان من القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف ذلك هو جنس، والجنس يطلق على جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي من الكائنات من كل مَنْ وجد منه القيام؟ ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد، ولا في أوقاتٍ القيام كلّه الداخل تحت الوهم، هذا محال فحينئذٍ: قام زيد، مجاز لا حقيقة، على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير، ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تقوله في جميع إجزاء ذلك الفعل، فتقول قمت قومة وقومتين وقياماً حسناً، وقياماً قبيحاً فإعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها)[٢].
جميعها)[٢].

٤. الأصوليين: (الإمام ابن حزم الظاهري/ الإمام أبو حامد الغزالي/ الإمام سيف الدين الآمدي/ الإمام عبد القاهر الجرجاني):

وذلك لأن الأصوليين هم الذين بذلوا الوسع في مناقشة قضية المجاز من حيث الوقوع والعدم، حيث إنهم وجدوا أن نصوص الشرع لا تفهم من دون المجاز ومن بينهم الإمام (ابن حزم الظاهري)[٣]،

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، (١٣٩٤هـ): ١٢٠/٣.

(٢) المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب، بيروت، ط ١، (١٩٩٨م): ٢٨١/١.

(٣) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره وأحد أئمة الإسلام، كان إليه المنتهى في الحفظ والذكاء وكثرة العلم، وكان شافعي المذهب ثم انتقل إلى القول بنفي القياس والقول بالظاهر ولد سنة (٣٨٤هـ) وله مصنفات عديدة من أشهرها (الفصل في الملل والأهواء والنحل) توفي سنة (٤٥٦هـ). الوافي بالوفيات، الصفدي: ٩٣/٢٠.

صاحب كتاب (الإحكام في أصول الأحكام) الذي يتحدث فيه عن المجاز والتشبيه في فصل خاص حيث يقول: (المجاز، هو في اللغة ما سلك عليه من مكان إلى مكان، وهو الطريق الموصل بين الأماكن، ثم استعمل فيما نقل عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر، ولا يعلم ذلك إلّا من دليل من اتفاق أو مشاهدة، وهو في الدين: كل ما نقله الله تعالى أو رسوله (ﷺ) عن موضعه في اللغة إلى مسمىً آخر ومعنىً ثانٍ، ولا يقبل من أحد في شيء من النصوص أنه مجاز إلّا ببرهان يأتي به من نص إلى آخر، أو جماع متيقن أو ضرورة حس)[١].

ثم تطرق ابن حزم إلى مسألة المجاز وسبب اختلاف الناس فيها أي متى يكون المجاز ومتى لا يكون فقال: (إن الاسم إذا تيقنا بدليل نص أو إجماع أو طبيعة أنه منقول عن موضوعه في اللغة إلى معنى آخر وجب الوقوف عنده، فإن الله (ﷻ) هو الذي علم الأسماء كلها، وله تعالى أن يسمي ما يشاء بما شاء وأما ما دمنا لا نجد دليلاً على نقل الاسم عن موضوعه في اللغة، فلا يحل لمسلم أن يقول: إنه منقول، فكل خطاب خاطبنا الله تعالى به أو رسوله (ﷺ) فهو على موضوعه في اللغة ومعهوده فيها، إلّا بنص إجماع أو ضرورة حس تشهد بان الاسم قد نقله الله تعالى أو رسوله (ﷺ) عن موضوعه إلى معنى آخر فإن وجد ذلك أخذناه على ما نقل إليه ... كالصلاة والزكاة والحج والصيام والربا وغير ذلك، فليس شيء من هذا مجازاً بل تسمية صحيحة واسم حقيقي لازم ... وإما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة إلى معنى تعبدنا به دون أن يسميه بذلك الاسم فهذا هو المجاز)[٢].

ثم جاء عالم أصولي آخر هو (أبو حامد الغزالي)[٣]، وهو الإمام العلم الأصولي الفقيه المتكلم، الذي ألف كتاب (المستصفى في علم الأصول)، وفيه تحدث عن المجاز وأقر بوقوعه في اللغة والقرآن فيقول (رحمه الله): (ألفاظ العرب تشتمل على الحقيقة والمجاز، فالقرآن يشتمل على المجاز خلافاً لبعضهم، فنقول: المجاز اسم مشترك، قد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة له، والقرآن منزه عن ذلك وقد يطلق على اللفظ الذي تجوز به عن موضوعه، وذلك لا ينكر في القرآن في مثل قوله تعالى:﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[٤]، وغيره مما لا يحصى، وهذا كله من المجاز)[١].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط ١، (١٤٠٤هـ): ٤٨/١ وما بعدها.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري: ٤٣٧/٤.

(٣) هو: الإمام البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف والذكاء المفرط أبدع في التصانيف ومنها: إحياء علوم الدين، القسطاس المستقيم، الاقتصاد في الاعتقاد، وغيرها كثير توفي سنة (٥٠٥هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٣٣٦/١٩.

(٤) سورة الكهف: الآية (٧٧).

وجاء بعد الإمام الغزالي عالم أصولي متكلم آخر هو (سيف الدين الآمدي)[٢]، صاحب كتاب (الإحكام في أصول الأحكام) حيث يقول فيه: (اختلف الأصوليون في اشتمال اللغة على الأسماء المجازية، فنفاه الأستاذ أبو إسحاق ومن تابعه، واثبته الباقون، وهو الحق، وحجة المثبتين أنه قد ثبت على إطلاق أهل اللغة اسم الأسد على الإنسان الشجاع والحمار على الإنسان البليد وقولهم: ظهر الطريق ومتنها، وفلان على جناح السفر، وشابت لمة الليل، وقامت الحرب على ساق، وكبد السماء، إلى غير ذلك وإطلاق هذه الأسماء لغة مما لا ينكر إلّا عن عناد، وعند ذلك فإما أن يقال أن هذه الأسماء حقيقية في هذه الصور أو مجازية لاستحالة خلو الأسماء اللغوية عنها ... فإن لفظ الأسد حقيقة في السبع، والحمار في البهيمة، والظهر والمتن والساق والكبد في الأعضاء المخصوصة بالحيوان، واللمة في الشعر إذا جاوز شحمة الأذن، وعند ذلك فلو كانت هذه الأسماء حقيقية لكان مشتركاً ولو كان مشتركاً لما تبادر إلى الذهن خلافه)[٣].

وإذا كان الأصوليون قد ناقشوا قضية المجاز؛ لأنها تخدم النصوص الشرعية في عملية استنباط الأحكام، فإن اللغويين قد ناقشوها باعتبارها قضية لغوية فالمجاز من أقسام علم البلاغة، ومن أشهر البلاغيين الذين تكلموا في القضية هو الإمام (عبد القاهر الجرجاني)[٤]، الذي يحتل (في البحث البلاغي مركزاً لم يصل إليه احد قبله، ولم يزاحمه فيه أحد من بعده، سواء نظرت إليه من عمق الدراسة، أو من حيث ما فجر من كنوزها، وفتق من أكمامها، وجلى من مسائلها وأضاف من فنونها، فهو واحد فذ في هذا

---

(١) المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب، بيروت، ط ١، (١٤١٣هـ): ٨٤/١.

(٢) هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم بن محمد سيف الدين الآمدي التغلبي الشافعي العلامة المصنف فارس الكلام ولد بآمد سنة (٥٥١هـ) تبحر في العلوم وتفرد بعلم المعقولات والمنطق والكلام، من أشهر مصنفاته: أبكار الأفكار في أصول الدين، الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السول في علم الأصول، توفي سنة (٦٣١هـ)، الوافي بالوفيات، الصفدي: ٢٢٥/٢١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد علي الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٤٠٤هـ): ٧٢/١.

(٤) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر، الجرجاني النحوي المشهور، صنف المغني في شرح الإيضاح في نحو ثلاثين مجلداً، وإعجاز القرآن، والمقتصد في شرح صغير، والمفتاح ودلائل الإعجاز، وكان شافعي المذهب، أشعري الأصول مع دين وسكون، وله شعر جيد توفي (٤٧١هـ). الوافي بالوفيات، الصفدي: ٣٤/١٩.

المجال، وحسبه انه واضع صَرحَي علمي المعاني والبيان، وما أشار إليه من فنون البديع)[١]، ومن أقوال الجرجاني: (ومن قدح في المجاز، وهم أن يصفه بغير الصدق، فقد خبط خبطاً عظيماً ويهرف لما لا يخفى)[٢].

المبحث الثاني: المنكرون للمجاز من المتقدمين (داود الظاهري/ ابن القاص الشافعي محمد بن خويز منداد/ أبو إسحاق الإسفرائيني):

المطلب الأول: المنكرون للمجاز من المتقدمين والرد عليهم:

على الرغم من أن القائلين بالمجاز هم السواد الأعظم من علماء الأمة على مختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم، وكان هذا كافياً في أن يغض الباحثون الطرف كأي مسألة فقهية مختلف فيها وذلك؛ لأن منكري المجاز قلة قليلة من هذه الأمة، ومهما أوتوا من حجاج فلن يستطيعوا أن يعارضوا رأي الجمهور من علماء هذه الأمة، إلّا أن الرأي الشاذ لدى بعض الناس ـ غير المتعمقين في البحث، والواقفين على حقائق الأمور ـ حينما يجد من يناصره فإن هذا في ظنه قد يعطيه شيئاً من الشرعية، وهذا بالضبط ما حدث مع المجاز، فقد كان المنكرون له لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة ولم يتركوا لنا مصنفات فصلوا فيها القول في أسباب منع المجاز، وإنما نقلت عنهم أقوال وإشارات تفيد مجرد المنع إلّا القليل النادر فيما يثبتونه في كتبهم وسنتطرق إلى رأي كل واحد منهم ومن ثم نقوم بنقد هذه الأقوال وفق المعقول والمنقول حتى تتبين الحجة، وهؤلاء كما ذكرهم الإمام السيوطي: (داود الظاهري)[٣]، و(ابن القاص)[٤]، من الشافعية، و(محمد بن خويز منداد)[١]، من المالكية وهم كما قلنا سابقاً لم يتركوا لنا مصنفات فصلوا فيها أسباب منع المجاز.

---

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ٢٩٦/١ ـ ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ٦١١/٢.

(٣) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني رئيس أهل الظاهر، كان زاهداً، كثير الورع أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه، وأبي ثور، كان صاحب مذهب مستقل. سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج/١٣-١٠٢؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: ٢٩٦/١٣.

(٤) هو: أحمد بن أبي أحمد المعروف بابن القاص أبو العباس الطبري الشافعي الفقيه إمام وقته في طبرستان، من مصنفاته: التلخيص وأدب القاضي والمواقيت والمفتاح توفي (رحمه الله) في سنة (٣٣٥هـ). الوافي بالوفيات، الصفدي: ١٤٢/٦.

حيث يذكر ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) عند الرد على (محمد بن خويز منداد) في معرض حديثه عن منكري المجاز (وقد ذكر رجل من المالكيين يلقب خويز منداد أن للحجارة عقلاً – ولعل تمييزه يقرب من تمييزها– ... فقال هذا الجاهل: إن من الدليل على أن الحجارة تعقل قوله تعالى:﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[٢]، ونحن نقول إن العجب العجيب استدلال هذا الرجل بعقله على أنه لا يخشى الله تعالى إلّا ذو عقل)[٣]. ومن منكري المجاز المتقدمين الذين نقل إلينا رأيهم بشيء من التفصيل، الأستاذ الشيخ (أبو إسحاق الإسفرائيني)[٤]. وقد ساق الإمام السيوطي (رحمه الله) حجته في إنكار المجاز ورد عليه، فيقول: (قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: لا مجاز في لغة العرب، وعمدة الأستاذ: أن حد المجاز عند مثبتيه أن كل كلام تجوز به عن موضوعه الأصلي، إلى غير موضوعه الأصلي، لنوع مقارنة بينهما في الذات، أو المعنى، وهذا يستدعي منقولاً عنه متقدماً إليه ومتأخراً، وليس في لغة العرب تقديم وتأخير، بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة والمجاز على وجه واحد فجعل هذا حقيقة وهذا مجاز ضرب من التحكم، فإن اسم السبع وضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع)[٥]، وقد رد الإمام السيوطي على هذه الشبهة بقوله: (وطريق الجواب عن هذا أنا نسلم له أن الحقيقة لا بد من تقديمها على المجاز، فإن المجاز لا يعقل إلّا إذا كانت الحقيقة موجودة، ولكن التاريخ مجهول عندنا، والجهل بالتاريخ لا يدل على عدم التقديم والتأخير)[٦].

---

(١) هو: محمد بن أحمد عبد الله بن خويز المالكي، العراقي، أصولي، فقيه، من آثاره: كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، طبع دار إحياء التراث العربي، (بدون تاريخ): ٨/٨٠.

(٢) سورة البقرة: الآية (٧٤).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم: ٤/٤٤١.

(٤) هو: الإمام العلامة الأوحد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني الأصولي الشافعي، الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، من تصانيفه كتاب: جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين في خمس مجلدات، توفي (رحمه الله) بنيسابور، يوم عاشوراء من سنة (٤١٨هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: ١٧/٣٥٣.

(٥) المزهر في اللغة، السيوطي: ١/٢٨٩.

(٦) المصدر نفسه.

وأما قوله: (إنَّ العربَ وضعت الحقيقة والمجاز وضعا واحدا فباطل، بل العربُ ما وَضعت الأسد اسما لعين الرجل الشجاع، بل اسم العَين في حق الرجل هو الإنسانُ ولكن العربَ سمَّت الإنسانَ أسدا لمشابهته الأسد في معنى الشجاعة، فإذا ثبت أن الأسامي في لغة العرب انقسمت انقساما معقولا إلى هذين النوعين، فسمينا أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، فإن أنكَرَ المعنى فقد جحد الضرورة وإن اعترف به ونازع في التسمية فلا مشاحة في الأسامي بعد الاعتراف بالمعاني، ولهذا لا يفهَم من مُطْلَق اسم الحمار إلا البهيمة وإنما ينصرف إلى الرجل بقرينة ولو كان حقيقة فيهما لتناولهما تناولا واحدا)[١].

وبالرغم من إنكار الأستاذ (أبي إسحاق الإسفرائيني) وغيره للمجاز وإيرادهم الحجج على هذا، إلّا أن القضية ما زالت قضية لغوية بحتة لا دخل للعقائد فيها واستمر الحال حتى جاء (أبو العباس ابن تيمية)[٢].

المطلب الثاني: المنكرون للمجاز من المتأخرين (ابن تيمية):

كان القول بالمجاز كما قلنا مجرد قضية لغوية مختلف فيها إلى أن ظهر (ابن تيمية) فهو الذي حمل على القائلين بالمجاز، وقاد ضدهم حملة ضارية لم يسبقه فيها أحد من منكري المجاز قبله فأخذ يشنع ويقبح ويطعن في قول القائلين بالمجاز وتابعه في القول من أتى من بعده والسبب الرئيس في ذلك هو دخول المجاز قبله وفي عصره في مسائل العقيدة والتوحيد وتعلقه في صفات الله (ﷻ) بعد أن كان قضية أدبية أو لغوية جمالية لأنه رأى في تأويل كل ما أضيف إلى الله تعالى مما يوهم ظاهره التشبيه والتجسيم، كالجهات والمعية، والفوقية والاستواء والمجيء والنزول وغير ذلك من هذه الإضافات تعطيلاً لصفات الله تعالى، والدليل على ذلك أنه لم يتعرض للحملة على المجاز إلّا في مواطن الحديث عن العقيدة ولأن إثبات المجاز ينسف عقيدة ابن تيمية من أصولها ولهذا تراه يكافح ويناضح ويطعن في كل من قال بالمجاز وسنعرض فحوى قوله عن المجاز ونقوم بالرد عليه وفق المنهج من حيث الدليل والمدلول وفق ما يقتضيه السياق.

الدعوى الأولى: يرى (ابن تيمية أن لفظ المجاز لم ينطق به أحد من السلف والأئمة، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلّا في كلام الإمام (أحمد)، فإنه قال فيما كتبه من الرد على الزنادقة

---

(١) المزهر في اللغة، السيوطي: ٢٩٠/١.

(٢) هو: الإمام، أَحْمد بن عبد الْحَلِيم بن عبد السَّلَام بن عبد الله بن أبي الْقَاسِم بن تَيْمِية الْحَرَّانِي ثمَّ الدِّمَشْقِي الْحَنْبَلِيّ تَقِيّ الدّين أَبُو الْعَبَّاس بن شهَاب الدّين ابْن مجد الدّين ولد فِي سنة (٦٦١هـ) وتفقه وتميز وَتقدم وصنف ودرس وَأفْتى وفَاق الأقران، ومن مصنفاته: مجموع الفتاوى، العقيدة الحموية، العقيدة الواسطية، كتاب الإيمان، إقتضاء الصراط المستقيم. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط ١، (٤٢٧هـ-٢٠٠٦م): ١٦٨/١.

والجهمية (هذا من مجاز القرآن) وأول من قال ذلك مطلقاً: (أبو عبيدة معمر بن المثنى)[1]، في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن ثم أن هذا كان معناه عند الأولين: مما يجوز في اللغة ويسوغ عندهم من الجواز، الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز، ثم أنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة[2]. كما ذكر في المجموع: (تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز ... فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا واحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه ... تكلم بلفظ المجاز أبوعبيدة ولم يعن بالمجاز ما هو قديم الحقيقة وإنما عني بمجاز الآية)[3].

رد الدعوى: ادعاؤه أن لفظة (مجاز) لم ينطق بها أحد من السلف، فليس من الضروري أن يرد اللفظ بعينه بل المهم استخدامهم لمعنى اللفظ كما استخدمها من أتى من بعدهم، ثم بعد ذلك سيقت صيغت هذه الألفاظ للدلالة على المعاني التي كان يستخدمها السلف، وليس هذا في لفظ المجاز وحده، وإنما واقع في كثير من المصطلحات والعلوم، التي استخدم الأوائل معانيها دون أن تعرف بمسمياتها التي عرفت عند المتأخرين لأنه لو صحت هذه الدعوى فللقائل أن يقول: إن قواعد اللغة العربية لم تعرفها العرب لأنها لم تكن تعلم ما سمي بعد ذلك علم النحو أو لم يعرفها النبي (ﷺ) لأنها وضعت بعده وليس هذا بصحيح فإن هذا العلم وغيره من العلوم العربية إنما صيغت قواعده ومبادئه بعد تتبع أقوال العرب وآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي (ﷺ) كذلك الأمر في باقي العلوم كالتجويد والقراءات ومصطلح الحديث والعروض وقد استعمل النبي (ﷺ) فقد ورد في الحديث الصحيح قوله للصحابي: (إنك لعريض القفا)[4]، فهل قصد

---

(1) هو: الإمام العلامة أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مولاهم البصري، النحوي صاحب التصانيف، ولد سنة (١١٠هـ)، كان متوسعاً في علم اللسان وأيام الناس من مصنفاته: مجاز القرآن، غريب الحديث توفي سنة (٢٠٩هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٤٤٥/٩.

(2) دقائق التفسير، ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجلنيد، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط ٢، (١٤٠٤هـ): ج/٢-١٨٩؛ مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد السيد بن القاسم، الناشر: مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ط ١، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م): ٢٧٧/١٢.

(3) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٨٧/٧.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب قوله (ﷻ):﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾ [البَقَرَة الآية: ١٨٧]، حديث رقم: (٤٢٤٠)، ولفظه عن عدي بن حاتم (ﷺ) قال: قلت يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود أهما الخيطان؟ قال: (إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين)، انتهى. الجامع

النبي (ﷺ) أنه صاحب قفا عريض، أم قصد أنه قليل الفهم، قال الإمام ابن حجر في شرح الحديث:(قال الخطابي والعرب تقول: فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة)[١]، وأما ادعاؤه أن لفظة (مجاز) لم تستعمل إلّا بعد انتهاء القرون الثلاثة الأولى فقد أثبتت الدراسات أن أول من استخدم لفظة (المجاز) بمعناها الذي عرفت به بعد ذلك هو (أبوزيد القرشي)[٢]، وهو من رجال القرن الثاني الهجري فقد حام حول البحث المجازي في مقدمة كتابه (جمهرة أشعار العرب)، وصنيعه فيه هو صنيع الرواد من اللغويين والنحاة، بيد أنه أسبقهم في التصريح باسمه مراداً به ما أريد منه في مرحلة التدوين والتقعيد حيث يقول في كتابه (وقد يداني الشيء وليس من جنسه ولا ينسب إليه، ليعلم العامة قرب ما بينهما وفي القرآن مثل ما في كلام العرب من اللفظ المختلف، ومجاز المعاني[٣].

ثم أن هناك تناقضا في قول (ابن تيمية) حيث يقول أول من قال بالمجاز معمر بن المثنى ولم يعن (أي معمر) أنه قسيم الحقيقة وما يقابلها بينما يقول ابن تيمية في المجموع: كل اسم تسمى به المخلوق لا يسمى به الخالق إلّا مجازاً)[٤]، وكذلك (جهم كان ينكر أسماء الله تعالى فلا يسميه شيئاً ولا حياً ولا غير ذلك إلّا على سبيل المجاز، قال: لأنه إذا سمى باسم تسمى به المخلوق كان تشبيهاً)[٥]، وكذلك (كان جهم يقول إن الله لا يتكلم حقيقة وأنه نسب إليه التكلم على سبيل المجاز)[٦]، وواضح بلا شك من نقل ابن تيمية أن هذا المجاز الذي يثبته (جهم بن صفوان) هو المجاز الذي هو قسيم الحقيقة وما يقابلها مع العلم أن الجهم مات قبل معمر بن المثنى بما يقرب القرن من الزمان.

الصحيح، محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: (بلا)، دار الشعب، القاهرة، ط ١، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م): ٣١/٦.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ): ١٣٣/٤.

(٢) هو: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، صاحب كتاب جمهرة أشعار العرب، لم ترد له ترجمة إلّا في كتابه فقط توفي سنة (١٧٠هـ). جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: نهضة مصر، القاهرة، (بدون تاريخ).

(٣) جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي: ١١/١.

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٤٤١/٢٠.

(٥) المصدر نفسه: ٣١١/١٢.

(٦) المصدر نفسه: ٦٨/١٢.

كذلك قول ابن تيمية عن الإمام أحمد عن بعض التعبيرات أنها مجاز القرآن بمعنى الاتساع في القول لا بالمعنى المقابل للحقيقة غير أننا نجد معاصراً للإمام أحمد هو (الجاحظ)[١]، وهو إمام من أئمة اللغة بلا منازع ذكر المجاز قاصداً به ما هو مقابل للحقيقة في أكثر من موطن في كتابه الحيوان على سبيل المثال، فيفرد باباً يسميه (في المجاز والتشبيه بالأكل يقول فيه وهو قول الله (ﷻ):﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾[٢]، وقوله تعالى عزّ اسمه:﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾[٣]، وقد يقال لهم وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة، ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب ولم ينفقوا درهماً واحداً في سبيل الأكل، وقد قال تعالى:﴿إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾[٤]، هذا مجاز آخر وقوله تعالى:﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾[٥]، ... ... إلى أن يقول هذا كله مختلف وهذا كله مجاز)[٦].

فواضح من أمثلة الجاحظ أنه يفرق بين الأكل المعروف الحقيقي، وبين الأكل المجازي؛ كذلك نجد ابن تيمية ينكر أن سيبويه مثلاً قد ذكر المجاز ولكننا نجد أن سيبويه يفرد باباً متعلقاً بمجاز الحذف وكما بينا سابقاً في أقوال الأئمة المثبتين للمجاز وإن لم يضع له اصطلاحاً فإن العبرة إنما هي بالمعنى وليس بمجرد الاصطلاح، والمهم أن العرب عرفوا هذا الأسلوب من التعبير وإن لم يكن هناك اصطلاح متفق عليه بينهم، كغيره من العلوم وموضوعاتها.

الدعوى الثانية: إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز باطل بسبب الدور المنطقي، حيث يقول ابن تيمية: (قولك إن هذه الأسماء إما أن تكون حقيقية أو مجازية، إنما يصح إذا ثبت انقسام الكلام إلى الحقيقة والمجاز يتميز به هذا عن هذا، وأنا أطالبك بذكر هذا الفرق بين النوعين ... إذ دخول هذه الألفاظ في

---

(١) الجاحظ: هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني ولاءً، الليثي، أبو عثمان كان إماماً في اللغة والبلاغة فصيحاً بليغاً، من أئمة المعتزلة تلميذ أبي إسحاق النظام توفي سنة (٢٥٥هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): ١٤٨/١.

(٢) سورة النساء: الآية (١٠).

(٣) سورة المائدة: الآية (٤٢).

(٤) سورة النساء: الآية (١٠).

(٥) سورة الحجرات: الآية (١٢).

(٦) الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان المعروف بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، (١٤٢٤هـ): ٥/ ٢٧ ـ ٢٨.

أحد النوعين فرع ثبوت التقسيم، فلو ثبت التقسيم بهذا كان دوراً، فإنه لا يمكن أن يقال: إن هذه من أحد القسمين دون الآخر إلّا إذا ثبت أن هناك قسمين لا ثالث لهما)[١].

رد الدعوى: فبطلان الدور المنطقي إذن هو دليل ابن تيمية على بطلان القائلين بالمجاز لأنهم يقولون إن هذا اللفظ مجاز هنا وحقيقة هناك، ولكن معرفة أنه مجاز هنا وحقيقة هناك مبني على ثبوت التقسيم أصلاً، فيصير مثبت بالمجاز عمن يقول: إني عرفت بأن هذا اللفظ مجازي هنا لأنه يستعمل على وجه الحقيقة في موضع آخر، مبني على تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وهذا هو الدور المنطقي الذي يتشبث به ابن تيمية. والصحيح أنه لا دور هنا، وأن (شيخ الإسلام)! يستعمل المغالطة لرد هذا القول، وأن المعنى الحقيقي للفظ إنما يكون حين يذكر مطلقاً بلا قيد، فبدلاً من أن يكون أو يقال: جناح الطير، فليقل الجناح غير مضاف ولا مقيد، فإذا قيل: الجناح فقط لم يلتفت الذهن إلى غير ذلك العضو من الحيوان وحين يقال: الشعر بدلاً من أن يقال: شعر الليل لم يلتفت الذهن إلّا إلى ذلك الشيء الذي يكسى به جسم الإنسان مثلاً أو غيره مما له شعر، وإذا قيل: الساق لم يلتفت الذهن إلّا إلى ذلك العضو المعروف من الحيوان، إن هذا نذكره ضرورة من أنفسنا ولا وجه لإنكاره، وإذن فما نتصوره ضرورة عند إطلاق اللفظة غير مضافة ولا مقيدة بقيد هو الأصل وهذا هو المعنى الحقيقي، فإذا تمت إضافة هذا المعنى الحقيقي إلى ما هو له مما التفت الذهن إليه عند الإطلاق فهو حقيقة في هذه الإضافة وإذا أضيف إلى غير ما يلتفت الذهن إليه عند الإطلاق فهو مجاز، فإذا قيل: ساق الإنسان، أو ساق الحصان فهو حقيقة هنا حتماً لأن كلمة الساق حين تطلق غير مقيدة ولا مضافة لا تطلق إلّا على هذا العضو من الحيوان، فإذا أضيفت إلى الحيوان كانت حقيقية، أما إذا أضيفت إلى غيره كانت مجازاً وهذا كاف في الفرق بين الحقيقة وبهذا تثبت مغالطة ابن تيمية.

المطلب الثالث: الدعوى الثالثة والرابعة والرد عليهما:

لدعوى الثالثة: ومما تمسك ابن تيمية قوله: (إن علامة المجاز صحة نفيه، فكل من أنكر أن اللفظ يكون حقيقة لزمه جواز إطلاق نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة فإنه يقول: ليس الرحمن على العرش استوى، كما أن من قال: إن لفظ الأسد للرجل الشجاع، والحمار للبليد، ليس بحقيقة، فإنه يلزمه صحة نفيه، فيقول هذا ليس بأسد ولا بحمار ولكنه آدمي)[٢].

رد الدعوى: هذه الدعوى ليست جديدة، وليس ابن تيمية أو من أثارها، وإنما هي دعوى قديمة أثارها منكرو المجاز المتقدمين، ولكنهم عبروا عنها بقولهم: (المجاز كذب)، وقد ساقها الإمام (ابن حزم)، (والإمام الآمدي) دون أن يصرح باسم القائل.

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٤٠٨/٢٠.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٢١٩/٣.

يقول الإمام (ابن حزم): (واحتج من منع المجاز بأن قال: إن المجاز كذب والله تعالى ورسوله (ﷺ) يبعدان عن الكذب. قال: فيقال له: صدقت، وليس نقل الله تعالى الاسم عما كان علقه عليه في موضع ما إلى موضع آخر كذباً، بل هو الحق بعينه؛ لأن الحق هو ما فعله تعالى، والباطل هو ما لم يأمر به، أو لم يفعله، ومن ظن أن هنا حقاً هو عيار على الله تعالى وزمام على أفعاله يلزمه (ﷻ) أن يجري أفعاله عليه فقد كفر)[1]، وقال الإمام (الآمدي)، بعد أن ساق الشبهة: (فإن المجاز إنما يكون كذباً أن لو أثبت حقيقة ذلك لا مجازاً، كيف وإن الكذب مستقبح عند العقلاء، بخلاف الاستعارة والتجوز، فإنه عندهم من المستحسنات)[2]، واعتبار المجاز كذباً لنه يجوز نفيه خطأ محض، لأن المراد من قول القائل: رأيت أسداً يحمل السلاح، أي رجلاً شجاعاً، فإذا قال قائل: هذا كذب فإن تكذيبه منصب على اللفظ لا على المعنى الذي هو مراد المتحدث، فمثل هذه الأمور يرجع فيها إلى نية وقصد المتحدث والمعنى الذي أراده، فقولهم هذا مردود (لأن النفي الذي جعلوه أمارة من أمارات المجاز، المراد به نفي حقيقة اللفظ، ولا يتوجه النفي إلى المعنى المراد وهو الشجاعة)[3]، وأبلغ قول على منكري المجاز قول الإمام عبد القاهر الجرجاني: (ومن قدح في المجاز، وهم أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطاً عظيماً، ويَهْرِفُ بما لا يخفى، ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به، حتى تُحصَّل ضروبه، وتُضبَط أقسامه، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة، والخلاص ممَّا نحا نحوَ هذه الشُّبْهة، لكان من حقّ العاقل أن يَتَوفَّر عليه، ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالبِ الدِّين حاجةٌ مَاسَّةٌ إليه من جهات يطول عدُّها، وللشيطان من جانب الجهلِ به مداخلُ خفَّيةٌ يأتيهم منها، فيسرق دِينَهُم من حيث لا يشعرون، ويُلقيهم في الضلالة من حيث ظنّوا أنهم يهتدون)[4]، وهذا نص يوضح للجميع: (أن الإمام عبد القاهر يتقول بالمجاز من كونه بحثاً أدبياً بلاغياً إلى كونه سلاح تحمي به العقيدة الإسلامية)[5].

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم: ٤٣٨/٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي: ٧٨/١.

(٣) المجاز في اللغة والقرآن الكريم، المطعني: ٦٢٤/٢.

(٤) أسرار البلاغة، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، شرح وتعليق الشيخ: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، مصر، ط ١، (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م): ٥٧/٢.

(٥) المصدر السابق: ٦٢٨/٢.

الدعوى الرابعة: يقول ابن تيمية: (إن إطلاق اللفظ بلا إضافة إلى لفظ آخر؛ هو في نفسه قيد من القيود)[١]، والهدف من قوله هذا تجريد من اللفظ وإمساكه عن أي قيود أخرى! وهذا في نفسه قيد ولهذا يشترط في دلالته تجريده عن القيود الخاصة وإذن فحين يقال: يد، ساق، وجه، رأس، هكذا مطلقة، فهذا الإطلاق نفسه تقييد عند ابن تيمية!!!

رد الدعوى: إن هذه الشبهة مغالطة هي أقرب إلى التلاعب بالعبارات؛ لأن التجريد من القيود لا يعد قيداً على الحقيقة، فهل مجرد إطلاق العبارات بغير الحقائق؟ إن الناطق يدرك ضرورة الفرق بين أن يطلق لفظ الرأس بلا إضافة، وبين أن يقيده فيقول: رأس الجبل، ورأس الأمر، ورأس الحول ويدرك ضرورة أن إخلاء اللفظ من أضيافه هو إطلاق له من القيود فمتى كان الإطلاق تقييداً فإذا كان المطلق هو المقيد فما هو المقيد إذن؟

فقد ذكر الإمام (أبو المظفر المرزوي)[٢] في كتابه قواطع الأدلة: (إن العرب فرقت بين المطلق والمقيد بالصفة كما فرقت بين الخاص والعام وبين المطلق والمقيد بالاستثناء ألا ترى أنهم يقولون اعط زيداً الطويل واعط عمراً القصير وهم يريدون التسوية بين الطويل والقصير وبين الغنى والفقير وكذلك يقول القائل من دخل الدار فأعطه درهما ويقول: أن دخله عربي فأعطه درهما فإنه يريد بالأول كل من يدخل ولا يريد بالكلام الثاني غير العربي فدل أن الخطاب دليل مستخرج من اللفظ من حيث اللغة ولسان العرب ... والجواب أن ما ذكرنا أمر متعارف من كلام العرب وشيء معقول من لسانهم ومعلوم من مذاهبهم وليس من عادة العرب أن تخبرك بذلك عن نفسها وتقول إنا أدرنا بكذا كذا وبكذا كذا وإنما تتكلم بطباعها وبما أودع الله عز وجل في لسانها من البيان الذى يحصل به علم المعاني)[٣].

والواقع أن الناطق حين يريد أن يفك قيد اللفظ يطلقه، وحين يقال إن الإطلاق هو نوع من التقييد، فهذه مغالطة لفظية –على الحقيقة– لا تغيير من الواقع اليقيني شيئاً وحين يكون الواقع يقيناً فإنه لا تؤثر به العبارات فشتان ما بين كلمة (رأس) المطلقة وبين (رأس الطريق) المقيدة حيث قيدت كلمة (رأس)

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٤١٣/٢٠.

(٢) هو: الإمام العلامة، مفتي خراسان، شيخ الشافعية، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، السمعاني، المروزي، الحنفي كان، ثم الشافعي، ولد سنة ست وعشرين وأربع مائة، له مصنفات كثيرة منها: كتاب "الاصطلام"، وكتاب "البرهان"، وله "الأمالي" في الحديث، وكتاب "القواطع"، وتوفي يوم الجمعة، سنة تسع وثمانين وأربع. أعلام النبلاء، الذهبي، ١٥٥/١٤ ـ١٥٧.

(٣) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد بن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، (١٤١٨هـ-١٩٩٩م): ٢٤٣/١.

المطلقة بكلمة (الطريق) المقيدة وليتضح لدى القارئ تناقض الأقوال أنظر ما قاله ابن تيمية مناقشاً أحد القائلين بالمجاز: (وهذا اللفظ –وهو قوله تعالى:﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[١]، لم يستعمل قط في غير موضعه بل لم يستعمل إلّا في هذا المعنى، وإن كان هذا الوضع يغير بعد وضع اشتعلت النار فلا يضر ... ولهذا لا يجوز أن يقال في مثل هذا: لم يشتعل الرأس شيباً، بل يقال: ليس اشتعال الرأس مثل اشتعال الحطب وإن أشبهه من بعض الوجوه. وقال: وعن قوله:﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[٢]، والذل لا جناح له فيقال: لا ريب أن الذل ليس له جناح مثل جناح الطائر، كما أنه ليس للطائر مثل أجنحة الملائكة ولا جناح الذل مثل جناح السفر لكن جناح الإنسان جانبه كما أن جناح الطير جانبه)[٣].

وإذا كان ابن تيمية ينفي المجاز عن تلك الألفاظ التي زعم أنها لا تأتي إلّا مقيدة لكنه يخالف (عملياً) ما يؤصله (نظرياً) فنجده يقبل في شرح قوله تعالى:﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[٤]، عن الإمام أحمد قوله: (وذلك أن الله أنزل ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦﴾[٥]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا في البقاء فأنزل الله تعالى أنه يخبر عن أهل السماوات والأرض أنكم تموتون فقال: كل شيء من الحيوان هالك يعني ميتاً إلّا وجهه، فإنه حي لا يموت فلما ذكر ذلك أيقنوا عند ذلك بالموت)[٦]، فهل أخذ ابن تيمية كلام الإمام أحمد على ظاهره أو أوّله فالضمير في قول الإمام أحمد (رحمه الله) (فإنه حي لا يموت) يعود على وجه الله تعالى أم على ذاته؟ وإذا عائداً على ذاته فما معنى الآية؟ إن معنى الآية هنا إذن هو أن الله تعالى نفسه حي لا يموت وليس وجهه فقط وهذا أسلوب من مخاطبات العرب لمن يحب: أبقى الله هذا الوجه وأنا فداء لهذا الوجه. وهو نفسه ما استدل به ابن تيمية بأن كل شيء هالك إلّا نفسه[٧]، وهذا مخالف لظاهر الآية الذي يثبت الهلاك لكل شيء إلّا وجه الله تعالى.

---

(١) سورة مريم: الآية (٤).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٢٤).

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٤٦٥/٢٠.

(٤) سورة القَصَص: الآية (٨٨).

(٥) سورة الرحمن: الآية (٢٦).

(٦) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٣١٥/١١.

(٧) المصدر نفسه: ١٦٦/٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأول والآخر والظاهر والباطن، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

ففي نهاية المطاف بعد أن انتهينا من إعداد مطالب هذا البحث، ينبغي أن نجمع شتاتها، ونؤلف في موضوعاتها، في خاتمة موجزة، نورد فيه أهم النتائج التي توصلنا إليها، وسأختصرها في النقاط الآتية:

١ ـ إن المجاز واقع في اللغة وفي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عند أغلب العلماء.

٢ ـ يعد المجاز أسلوبا من أساليب الخطاب في اللغة العربية.

٣ ـ يسهم المجاز في شرح وبيان مفردات القرآن الكريم واللغة العربية.

٤ ـ من أسباب اختلاف العلماء في مسألة المجاز هو؛ اختلافهم في حمل اللفظ الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على الحقيقة أم على المجاز.